اقتصاد

غزة: مهن بديلة من أجل البقاء

غزة ـ **علاء الحلو**

لم يجد المهندس الفلسطيني محمد الغزالي خياراً سوى صناعة الكعك وبسكويت الغريبة، وبيعهما في السوق الرئيسي لمدينة دير البلح وسط قطاع غزة، بعد أن فقد مكتبه في برج وطن وسط مدينة غزة، إثر تدمير الاحتلال المبنى في الأيام الأولى للعدوان. واضطر الغزالي، وإلى جانبه الآلاف من الفلسطينيين، إلى العمل بمهن بعيدة عن مهنهم الأساسية التي فقدوها خلال العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في مُحاولة لتوفير فرصة عمل أو دخل يُساعدهم على توفير المُتطلبات الأساسية لأسرهم، حيث تدفع الأوضاع الصعبة وطول أمد العدوان والغلاء الفاحش وانعدام فرص العمل المناسبة الفلسطينيين إلى الاتجاه نحو مهن بسيطة مؤقتة لا تمتّ إلى علمهم وخبراتهم بصلة، تعينهم إلى حد ما على أعباء الحياة المُتزايدة.

يقول الغزالي لـ«العربي الجديد» إن خسارته مكتبه أفقدته فرصة عمله الوحيدة، مضيفاً: «اضطررنا إلى النزوح بفعل التهديدات الإسرائيلية، ما فاقم من سوء الأوضاع المعيشية». ويُبين أن رحلة النزوح القاسية، والتكاليف الباهظة لشراء المُستلزمات الأساسية لأسرته التي نزحت دون اصطحاب أي شيء معها، دفعتاه إلى التعاون مع زوجته في صناعة بعض أصناف الحلويات وبيعها.

وانتشرت ظاهرة العمل في مهن خارج اختصاص أصحابها خلال العدوان على غزة، لتجد مُعلماً يعمل على بسطة داخل سوق، أو صياداً يعمل مُنادياً على سيارة أجرة لجمع الركاب، أو صاحب سوبر ماركت يعمل أجيراً في محل ملابس. وتشارك الفلسطيني خليل حرز الله، وهو صاحب مكتبة لبيع القرطاسية، مع صديقه في بيع المواد الغذائية على ناصية أحد الشوارع القريبة من مدرسة تؤوي النازحين. ويلفت حرز الله لـ«العربي الجديد» إلى أن أصعب لحظات حياته كانت لحظة نزوحه من مدينة غزة نحو مخيم النصيرات، وفُقدانه مكتبته التي أسسها بعد عناء، والتي سوّاها العدوان بالأرض بعد قصف المبنى السكني الذي يضمها في محيط منطقة الجامعات.

واتجه الفلسطيني سائد السيقلي، وهو صاحب متجر خاص ببيع الأجهزة الكهربائية إلى بيع المُعجنات بالقرب من منطقة التحلية غربي مدينة دير البلح، بعد تدمير الاحتلال مصلحته التجارية في مُحيط ميدان فلسطين شرقي مدينة غزة، ونزوحه برفقة عائلته بفعل التهديدات الإسرائيلية المُتكررة بضرورة الإخلاء إلى جنوب وادي غزة. ويوضح السيقلي مدى العناء والمشقة اللذين يتكبدهما مع زوجته في عجن المُعجنات وصناعتها، خصوصاً في ظل الانقطاع الكامل لغاز الطهو، بسبب الإغلاق الإسرائيلي المتواصل للمعابر مُنذ بداية الحرب، وزيادة الخِناق مطلع مايو/ أيار الماضي، الذي سيطرت فيه قوات الاحتلال بشكل كامل على معبر رفح، ومنع دخول الغاز والمواد الغذائية والمُساعدات الإنسانية. أما المُصمم والمُبرمج جميل الصليبي، فقد افتتح بسطة لبيع الخروب والكركديه في سوق المعسكر غربي مدينة دير البلح، بعد أن فقد عمله داخل إحدى شركات الدعاية والإعلان في مدينة غزة، التي كانت تختص بترويج الحملات الإعلانية والمطبوعات الجلدية، وطباعة الشهادات والدروع الخشبية والزجاجية، إلى جانب تصميم وطباعة بطاقات الأفراح والمناسبات الاجتماعية.

عامل يزيل آثار التسرب على شاطئ تانجونغ في سنتوسا أمس (إدغار سو/ رويترز)

تسرّب يغلق شواطئ سياحية

عمدت السلطات السنغافورية إلى إغلاق شواطئ جزيرة سنتوسا السياحية جنوبي البلاد، أمس السبت، بسبب تسرّب نفطي في ميناء شحن. وأوردت «رويترز» أن شاهداً رأى شريطاً يطوّق بقعة التسرب، فيما مُنع زوار شاطئ تانجونغ من دخوله، مع بروز لافتة عند المدخل تفيد بأن «عملية التنظيف جارية. يرجى الابتعاد عن المياه». وجاء في تحذير على موقع سنتوسا الإلكتروني أن شواطئ تانجونغ وبالاوان وسيلوسو مغلقة للتنظيف، ولا يُسمح فيها حالياً بالسباحة والأنشطة البحرية. لكن هيئة الملاحة البحرية والموانئ أكدت، مساء الجمعة، أنه «لا تأثير على حركة الملاحة، كما لم تتأثر عمليات الرسو في محطة باسير بانجانغ». وانتشر التسرب من محطة باسير بانجانغ بعدما اصطدمت جرافة بسفينة كانت راسية.

مصر تلجأ إلى الغاز المسال لتخفيف تأثير حرّ الصيف

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تتجه السلطات المصرية لاستغلال سوق الغاز الطبيعي المسال من أجل تخفيف تأثير حرارة الصيف الشديدة، حيث تسعى «المصرية القابضة للغازات الطبيعية» (إيجاس/ EGAS) للحصول من الأسواق على ما لا يقل عن 17 شحنة غاز طبيعي مسال على الأقل للتسليم في الصيف، فيما تعاني الدولة الشمال أفريقية أصلاً من انقطاع التيار الكهربائي بشكل متقطع. في التفاصيل التي تناولها تقرير لبلومبيرغ، تخطط مصر للقيام بأكبر عملية شراء للغاز الطبيعي المسال منذ سنوات، في إطار تكثيف جهودها لتخفيف نقص الطاقة. ويشمل طلب «إيجاس» شحنات الوقود فائق التبريد للتسليم خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، وفقاً لما نقلت الشبكة الأميركية عن تجار مطلعين على المناقصة.

وقد تؤدي عملية الشراء إلى مزيد من التضييق على سوق الغاز الطبيعي المسال العالمي، حيث يؤدي انقطاع الإمدادات والطقس الحار في نصف الكرة الشمالي، إلى زيادة الطلب على الوقود المستخدم للتبريد في الصيف. وبذلك، تعود مصر، التي توقفت إلى حد كبير عن استيراد الوقود عام 2018، إلى المشتريات الخارجية هذا العام للمساعدة في تخفيف الضغط على شبكات الكهرباء والغاز لديها، وذلك بعدما نفذت بالفعل انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي، ما أدى إلى توقف العديد من مصانع البتروكيماويات والأسمدة، مع اجتياح الطقس الحار الدولة اعتباراً من شهر إبريل/نيسان الماضي.

وبدأت مصر عمليات الشراء في الأشهر الأخيرة عبر الأردن، لأن المحطة العائمة التي استأجرتها في مايو/أيار الماضي للتسليم المباشر لن يتم تركيبها إلا في يونيو/حزيران الجاري. وقد اقتربت تلك المحطة العائمة «هوغ غاليون» (Hoegh Galleon) الآن من العين السخنة، على ساحل البحر الأحمر، وفقاً لبيانات تتبع السفن على بلومبيرغ، على أن تبقى هناك لمدة تتراوح بين 19 و20 شهراً.

وفي المناقصة الأخيرة، تسعى «إيجاس» إلى الحصول على شحنات عبر كل من العين السخنة والأردن، وفقاً لما ذكره تجار لبلومبيرغ، علماً أنه بالنسبة لمصر، فإن صيفاً آخر من انقطاع التيار الكهربائي الكبير من شأنه أن يزيد الضغط على موازنة الدولة والسكان الذين يعانون أصلاً من جموح معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار الوقود المحلية.

أخبار

أردوغان: برنامجنا يؤتي ثماره

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم السبت، إن البرنامج الاقتصادي التركي يؤتي ثماره من حيث الإنتاج والتوظيف والصادرات، وذلك في رسالة مصورة بمناسبة عيد الأضحى. وأضاف، بحسب «رويترز»، أن

تركيا «ستحقق نتائج جيدة في ما يتعلق بالتضخم بدءاً من النصف الثاني من العام» مشيراً إلى أنّ التضخم سينخفض بالتأكيد إلى ما دون 10%.

دورة تيسير نقدي اوروبية

توقع بنك قطر الوطني أن يبدأ البنك المركزي الأوروبي بتنفيذ دورة تيسير نقدي تدريجية خلال المرحلة المقبلة، بسبب غياب أي تطورات كبيرة في معدل التضخم، في ظل خفض إضافي لأسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في 2024، وفقاً لما أوردت «قنا». وأشار البنك في تقريره الأسبوعي إلى قرار المركزي الأوروبي مطلع يونيو/ حزيران الحالي، بخصوص تغيير سياسته النقدية، وخفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، حيث كان هذا القرار متوقعاً، وجاء بعد عامين من بداية دورة تشديد قياسية مكونة من 10 زيادات متتالية لأسعار الفائدة، ارتفع بموجبها سعر الفائدة على الودائع في منطقة اليورو إلى 4%.

اكبر إنتاج نفطي في 5 سنوات

تقترب فنزويلا التي تمتلك أكبر احتياطي مؤكد من النفط في العالم، من إنتاج مليون برميل لأول مرة منذ أكثر من خمس سنوات، بحسب ما نقلت «فرانس برس» عن وزارة النفط السبت. وبلغ الإنتاج ذروته في 2008 مع 3,5 ملايين برميل، لكنه تراجع بعد سنوات من سوء الإدارة والعقوبات الأميركية الصارمة. والشهر الماضي، أعادت واشنطن فرض عقوبات على كراكاس بعد ستة أشهر على تخفيفها. ومع ذلك حصلت شركة الطاقة الإسبانية ريبسول على إذن من الولايات المتحدة لمواصلة العمل.

الليثيوم بين السعودية وتشيلي

نقلت «رويترز» عن مصدر حكومي في تشيلي قوله إن وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي بندر الخريف يعتزم لقاء وزيرة التعدين التشيلية في سانتياجو في نهاية يوليو/ تموز لمناقشة الاستثمارات المحتملة في معدن الليثيوم. وكان الوزير السعودي قال لرويترز في مقابلة أجريت معه في الآونة الأخيرة إن بلاده مهتمة بالحصول على الليثيوم من الخارج حيث تهدف إلى الاستثمار في قطاع السيارات الكهربائية. وتشيلي هي ثاني أكبر منتج لليثيوم في العالم، وهو معدن رئيسي يستخدم في بطاريات السيارات الكهربائية.

حال وناس

تونس والعيد
حضرت الأضاحي والسلع فغاب الزبائن

عادة ما تعاني الأسواق المزومة من شح في البضائع، لكن تونس تعاني نقصاً في الزبائن رغم توافر الأضاحي وبقية المستلزمات في عيد الأضحى

تونس ـ **بسمة بركات**

كانت السبعينية حبيبة بن محمود، ربة بيت وجدة لسبعة أبناء من تونس العاصمة، تسأل الباعة عن سعر الخرفان، علها تعثر على أضحية تتناسب مع ميزانيتها البالغة 350 دولاراً، لكنها تقول إن الأسعار هذا العام جد مرتفعة، إذ تتراوح بين 300 و500 دولار، مبينة أن معظم راتب زوجها التقاعدي سيتبخر بشراء خروف العيد، ولن يتبقى لها أي مال لاقتناء بقية المستلزمات وسداد الفواتير، مشيرة إلى أنها كانت في العادة تدخر بعض المال خصيصاً لهذه المناسبة الدينية، لكن آمال غلاء المعيشة، لن تتمكن من ذلك، مضيفة أن اثنين من أبنائها المتزوجين مصحوبين بأحفادها الخمسة سيقضون العيد معها لأنهم عاجزون عن اقتناء خروف العيد، وقد لجأت إلى هذا الحل كيلا تحرم عائلتها من أجواء العيد.

ولا تعتبر حبيبة التونسية الوحيدة التي تواجه صعوبات خلال هذا العيد، إذ لجأ البعض إلى الاقتراض أو التداين لحل مشكلة ارتفاع الأسعار، كما لجأ البعض الآخر إلى التزود بكمية من اللحوم بدل العيد رغم أن الأسعار مرتفعة، خاصة إذا ما قورنت بالسنوات الماضية، مضيفاً أن «ضعاف الحال، وحتى الفئات المتوسطة، لن يتمكنوا من الشراء، فكثيرون لم يحصلوا على رواتبهم، وإن حصلوا عليها فهي لا تكفي»، ملاحظاً أن هناك من يؤجل الشراء إلى آخر يوم على أمل أن تنخفض الأسعار.

ويؤكد الستيني محمد أنه اشترى أضحية صغيرة بـ500 دولار، أي ما يعادل راتبه، وبالتالي العزوف عن الشراء هو الحل والاكتفاء باقتناء لحوم جاهزة بنحو 100 دولار تقريباً». وقد انتشرت مستلزمات العيد من معدات شواء وسكاكين وأوان فخارية وكوانين (والكانون يعد من الطين ويخصص لشواء اللحم وقد سجل حضوره بكثافة خلال هذا العام)، حيث تنتشر جل هذه المستلزمات على طول الطرقات وخاصة في المناطق الشعبية، فنجدها في طريق مئوية وطبربة والجديدة ورواد وحي التضامن وفي عدة مناطق من العاصمة، لكن يظل الإقبال عليها ضعيفاً، فالعرض يفوق الطلب بكثير.

وبحسب البائع العشريني سليم، فإن «تدهور القدرة الشرائية للتونسي وراء هذا العزوف، وأن أسعار أغلب المستلزمات في المتناول، ولكن للضغط على المصاريف، يفضل البعض استعمال مستلزمات العام الماضي، ومن لديه أي شيء قديم لن يقتني آخر جديداً»، فيما يعتقد رئيس المنظمة التونسية للدفاع عن المستهلك لطفي الرياحي أن «ضعف القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار وراء عزوف العديد من الأسر عن شراء الأضاحي»، مبيناً في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «موازنة العديد من التونسيين بعيدة كل البعد عن الأسعار الحالية، وأن العزوف منطقي وطبيعي». ولفت إلى أن «مداخيل الطبقات الفقيرة والوسطى والموظفين بعيدة كل البعد عن الأسعار الموجودة للأضاحي رغم استقرار سعر كيلو اللحم على 43 ديناراً (نحو 14 دولاراً)، وهو ما دفع العديد من التونسيين لاقتناء كميات من اللحوم للضغط على التكاليف، لأن ذلك أقل من شراء خروف»، مؤكداً أن «سعر الكيلو يبقى عالياً ولا بد من مزيد من العمل للضغط على الكلفة رغم أن وزارة التجارة عملت على عدم ارتفاع الأسعار لتبقى في نفس المستوى السابق، حيث كان مقدراً أن تصل خلال العيد إلى 50 ديناراً (16 دولاراً) وربما أكثر».

> الغلاء الفاحش يلتهم مداخيل الطبقات الفقيرة والوسطى

اختيار الأضاحي في أحد أسواق الماشية، تونس، 15 يونيو 2024 (العربي الجديد)

استثمارات

شركات روسية... من دبي إلى مسقط

مسقط ـ **كريم رمضان**

تقدم أحدث البيانات الخاصة بالشركات الروسية مؤشراً على تحوّل نوعي في وجهتها الإقليمية من دبي إلى مسقط خلال الشهور القليلة الماضية، في إطار استراتيجية روسية للتوسع في الأسواق الآسيوية والاستفادة من المناخ الاقتصادي المستقر في سلطنة عمان. وتوفر الخصوصية الكبيرة التي تمتلكها السلطنة لدى الروس بيئة مستقرة ومحايدة تتيح لها ممارسة أنشطتها التجارية بحرية بعيداً عن العقوبات الغربية، ولذا تعمل حكومة السلطنة على تعزيز جاذبيتها لتلقي استثمارات الشركات الروسية، بحسب ما قال خبراء لـ«العربي الجديد».

في هذا الصدد، يقول أستاذ الفكر السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية، رائد المصري، إن الأهداف الرئيسية للشركات الروسية تشمل التوجه نحو سلطنة عمان التي تمتلك خصوصية كبيرة لدى الروس والرئيس فلاديمير بوتين، الذي وصفها في منتدى سانت بطرسبورغ بأنها «الدولة الخليجية الهادئة والكتومة والرصينة». وبينو بأن عمان حصلت على صفة ضيفة شرف للمنتدى في عام 2022، ما يؤكد المكانة الفخرية التي تتوطد العلاقة الاقتصادية بين مسقط وموسكو. ويوضح أن واشنطن فرضت عقوبات على روسيا بعد الحرب، لكن دولاً منها عُمان لم تفرض أي عقوبات عليها. ولذا عملت موسكو بجهد على توطيد علاقاتها مع سلطنة عُمان منذ غزو أوكرانيا، نظراً لحاجتها إلى مزيد من الشراكات العالمية، وهو ما يتماشى مع العلاقات المتنامية بين الدولتين ومع الموقف المحايد الذي تلتزمه مسقط، إضافة إلى تراجع جاذبية دبي، التي كانت واحدة من أولى الجهات الجاذبة للروس بعد غزو أوكرانيا، بحسب المصري. وفي هذا الإطار، يلفت إلى أن العديد من الشركات الروسية تدرس الانتقال إلى دول جديدة ذات كلفة معيشية بسيطة مقارنة مع ارتفاع تكلفة المعيشة في دبي.

> تعزز سلطنة عُمان جاذبيتها لاستقطاب الشركات الروسية

بشير الخبير الاقتصادي العماني، خلفان الطوقي، إلى أن سلطنة عمان تتميز بموقعها الاستراتيجي المطل على المحيط الهندي ومضيق هرمز، الذي أهّلها لتكون نقطة مهمة للتبادل التجاري البحري، بعيداً عن التجاذبات السياسية والعسكرية والأمنية في حال تعرّض مضيق هرمز لأي تهديدات أو مخاطر جيوسياسية، ما جعلها محط أنظار الشركات الروسية، التي تبحث عن ملاذ آمن. ويضيف الطوقي أن موقع السلطنة كنقطة اتصال بين آسيا وأفريقيا يجعلها مؤهلة لتكون محطة لإعادة تصدير المنتجات، خاصة تلك المصنّعة في دول آسيا المتقدمة، مثل الصين وكوريا واليابان، وهو ما تدعمه حالة الاستقرار السياسي في السلطنة، التي لا تربطها أي علاقات عدائية مع أي دولة في العالم»، حسب تعبيره.

معيشة

انكفاء فقراء السودان يبدّد فرحة العيد

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

سبّبت الأوضاع الأمنية التي يعيشها السودان خروج أعداد هائلة من الأسر والتجار من «ماراثون» الأضحية هذا الموسم، ولا سيما مع تراجع مستويات الشراء والبيع بسبب موجة النزوح وانعدام السيولة النقدية لدى المواطنين، وقلة الطرق الآمنة في الولايات المنتجة للأضاحي. وفي هذا الصدد، قال المواطن عبد المجيد علي لـ«العربي الجديد» إن الأسعار العالية للخراف هذا العام لن تمكنه من أن يضحي، مشيراً إلى أن شراء الأضحية بحسب الأستطاعة، ولذلك سيكتفي بشراء كيلوغرام من اللحم في اليوم الأول للعيد إرضاءً لأطفاله الصغار.

سوق للمواشي في الخرطوم، 7 يوليو 2022 (أشرف الشاذلي/ فرانس برس)

وبيّنت المواطنة ريا عبد القيوم لـ«العربي الجديد» أن «الأسعار هذا الموسم فيها مغالاة وعدم مراعاة للأوضاع المعيشية والأمنية التي تمر بها البلاد والمواطنون»، فيما وصف عدد من تجار الخراف الأسعار هذا الموسم بالعالية، مقارنة بالمواسم السابقة، نظراً إلى ارتفاع تكلفة الأعلاف والرسوم المحلية في مناطق الإنتاج. وأشاروا إلى أنها تتباين بين 200 و350 ألف جنيه بحسب الحجم والنوع. وقال التاجر محمد نور في سوق الدبة، أكبر سوق لمواشي الصادر والاستهلاك المحلي، لـ«العربي الجديد» إن «الحرب سبّب هذا الموسم فقدان المنتجين والأسواق الرئيسة للأضاحي لأكبر قوى شرائية كانت تتم من العاصمة الخرطوم سنوياً، مقارنة بالولايات الأخرى لأن فيها أكبر عدد من السكان الذين صاروا نازحين الآن ولا يستطيعون أداء الشعيرة هذا العام».

وشكا من ارتفاع تكلفة الإنتاج من أعلاف وأدوية ورسوم ونقل. وأشار التاجر في سوق الخوي للمواشي، الزين حمد السيد، إلى تباين أسعار الخراف في الأسواق بين التجار من جهة والمنتجين من جهة أخرى كل بحسب تكلفته. وأوضح أن أصغر خروف لديه يزن 25 كيلوغراماً بمبلغ 200 ألف جنيه.

وقال رئيس شعبة مصدري الماشية واللحوم خالد المقبول لـ«العربي الجديد» إن «الحرب المستمرة بين الجيش والدعم السريع أثرت سلباً في قطاع الثروة الحيوانية»، مضيفاً أن «من ضمن هذه التأثيرات تقطع المسارات والمراعي التقليدية المتعارف عليها والطرق التجارية للوصول إلى الأسواق الداخلية والعالمية، نتيجة الأوضاع الأمنية والاشتباكات في الطرق المؤدية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك. ولفت إلى أن هذه الحرب لها نتائج سالبة، منها ارتفاع تكلفة وصول الخراف إلى الأسواق الداخلية المعتادة للاستهلاك المحلي ونوافذ التصدير، لأنها تسلك طرقاً غير مباشرة، بجانب ارتفاع تكلفة النقل.

تحقيق

اليمنيون في الأضحى
صدمة التوترات والتدابير المصرفية تعمّ الأسواق

منذ سنوات واليمنيون بعيدون كل البعد عن أجواء بهجة الأعياد بسبب الصراعات والانخراط في المحاور الإقليمية، وليس عيد الأضحى هذا العام استثناءً، لأن الناس يكابدون الأمرّين لتأمين لقمة العيش أصلاً، فكيف لهم أن يكونوا قادرين على شراء مستلزماته؟

صنعاء ـ **محمد راجح**

ألقت التوترات المتصاعدة التي يشهدها اليمن والمصابغة للقرارات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي الحكومي في عدن وما تلاها من أحداث وقرارات في قطاعات أخرى، بظلالها وتبعاتها على الأسواق المحلية قبل حلول عيد الأضحى. وأثرت أزمة السيولة المتزامنة مع اضطراب القطاع المصرفي والشلل الذي أصاب المصارف والبنوك العاملة في صنعاء ومختلف المدن اليمنية، بما فيها الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، في أسواق العيد التي تمر بحالة ركود غير مسبوق قبل أيام قليلة من حلول عيد الأضحى.

يأتي ذلك وسط مخاوف واسعة تسود القطاع التجاري والأنشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية التي أثر فيها هذا الصراع الطاحن بشكل كبير حيث تواجه تحديات وصعوبات في تغطية احتياجات الأسواق وفي استخدام أرصدتها المالية لدى البنوك، إضافة إلى الصعوبات في التحويلات المالية والنقل التجاري بين المدن اليمنية الواقعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية من جهة ومناطق نفوذ الحوثيين من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، يؤكد الباحث الاقتصادي رشيد الحداد لـ«العربي الجديد» أن لهذه القرارات تأثيراً واضحاً. فالبنوك، مثلاً، عرّفت عن صرف مستحقات الموظفين ورواتبهم، خصوصاً العاملين في المنظمات وغيرها وبعض الجهات الأخرى، مؤكداً أن مثل هذه الحوالات النقدية والخارجية هي المحرك الأساسي للأسواق، ولا سيما في مثل المناسبات الموسمية، وخصوصاً الأعياد. هذا بالإضافة إلى المخاوف التي أحدثتها هذه القرارات وفق الحداد، والقرقب الشعبي والتجاري لمجريات تبعات الأحداث، فمن الصعب رصد مستوى الحركة في الأسواق بصورة شاملة، لكنّ ثمة كساداً وتراجعاً كبيرين في الحركة التجارية هذا الموسم مقارنة بالمواسم والأعوام الماضية، وهي تعكس واقعاً صعباً ومؤسفاً يجسّد الأحوال المعيشية الصعبة التي يعانيها المواطنون، ما يشكّل عاملاً أساسياً لا بد أن يدفع جميع الأطراف إلى التوقف عن المشاحنات التي تنعكس تدهوراً اقتصادياً.

وتطاول التأثيرات أسواق الأضاحي والملبوسات والمكسرات ومشروبات العيد وحلوياته، إضافة إلى الأنشطة والمشروعات الإنتاجية الأسرية التي تنشط عادة في مثل هذه المواسم التجارية، فضلاً عن الأزمة التي تطاول أسواق السلع والمواد الغذائية نتيجة الاضطراب الحاصل في اليمن وشحّ السيولة والتبعات التي طاولت الشحن التجاري جراء ما تمر به البلاد في ظل الأحداث المستمرة بالتصاعد في البحر الأحمر والممرات المائية الدولية في اليمن.

وفي هذا السياق، يقول صهيب سالم، تاجر ملابس في صنعاء، لـ«العربي الجديد»، إن هناك ركوداً غير مسبوق بحيث تكاد الحركة التجارية أن تكون متوقفة في أسواق الملابس، بعكس العام الماضي على سبيل المثال، عندما كان هناك نشاط لا بأس به بدا بالتصاعد منذ أول أيام شهر ذي الحجة. ويتحدث تاجر آخر يعمل في بيع المكسرات والحلويات، يُدعى نجم الوصابي لـ«العربي الجديد»، عن أن الحركة التجارية كانت مشابهة لهذا الوضع خلال الأيام العادية قبل اقتراب أيام حلول عيد الأضحى. وتشهد أسواق الأضاحي ركوداً غير مسبوق، حيث رصدت «العربي الجديد» زيادة بأكثر من 80% على أساس سنوي في أسعار الأضاحي في صنعاء، حيث يتجاوز سعر الماعز 110 آلاف ريال، في حين يزيد على 150 ألفاً في مناطق أخرى، مثل عدن وتعز، جنوب غربي اليمن.

> 80%
> رصدت «العربي الجديد» زيادة سنوية تخطت 80% في أسعار الأضاحي في صنعاء، حيث يتجاوز سعر الماعز 110 آلاف ريال، في حين يزيد على 150 ألفاً في مناطق أخرى وتعز.

الاتصالات والحسابات المصرفية في عين العاصفة

كذلك أثرت الأزمة وقرارات «النقل» الصادرة عن عدد من الجهات الحكومية في عدن بأنشطة النقل الداخلي بين المدن، إضافة إلى ما طاول قطاع الاتصالات من تبعات، حيث ارتبطت المواسم التجارية العيدية بأنشطة مثل هذه القطاعات ومنتجاتها وخدماتها في اليمن. وفي الوقت الذي يعاني عملاء البنوك من استخدام أرصدتهم والسحب من حساباتهم بسبب إقدام هذه المصارف على تعطيل أعمالها وأنشطتها وتقنين تداولاتها المالية، وما لذلك من تأثير في الأسواق التجارية وشحّ السيولة، يشكو مواطنون من صعوبة الحصول على مبالغ التحويلات المالية التي يرسلها لهم في مثل هذه الفترات التي تسبق الأعياد، أبناؤهم وأقاربهم المغتربون.

> صنعاء شددت قبضتها على المصارف الواقعة تحت سيطرتها
> يشكو مواطنون من صعوبة الحصول على التحويلات المالية

وفي هذا الصدد، يقول المواطن محمود العزاني، وهو من سكان صنعاء لـ«العربي الجديد»، إن هناك صدمة في أوساط المواطنين وقلقاً وترقباً لما يدور، حيث لم يمرّ أحد بمثل هذه الحالة منذ نحو عشر سنوات، في حين يرى مواطن آخر يُدعى عبد الله سعد أن أجواء العيد تكاد تكون منعدمة، حيث تمضي أيامه وكأنها أيام عادية، مع عدم ملاحظة أي مظاهر توحي باقتراب العيد كما درجت العادات قبل سنوات. ويذهب عاصم الحزمي في تصريح لـ«العربي الجديد»، في اتجاه آخر بعيداً عما قاله العزاني وسعد، مشيراً إلى قلق من الوضع الراهن وتبعاته القادمة، لافتاً إلى أن الأمر لا يتوقف عند تدبير مصاريف العيد وشراء أهم الاحتياجات والمستلزمات الضرورية، بل يمتد إلى مرحلة ما بعد العيد، إذ تعتبره هواجس عديدة بأيام صعبة قادمة لاحقاً.

وجدد البنك المركزي الحكومي في عدن، الثلاثاء الماضي، تأكيده أن الأنشطة التي تمارسها البنوك حالياً، تقتصر على ما هو مسموح في إطار قرارات المركزي، وهو استمرارها في خدمة عملائها والوفاء بالتزاماتها، ويشمل ذلك صرف مرتبات شهري إبريل/ نيسان ومايو/ أيار لبعض الجهات الحكومية المتعاقدة مع بعض هذه المصارف، التي استكمل موظفوها فتح حساباتهم لديها منذ بدء تنفيذ عملية رقمنة الرواتب، إذ يأتي ذلك بالنظر لقرب حلول عيد الأضحى، والفترة الزمنية التي تحتاجها عملية نقل الرواتب بالشروط التي حددتها الحكومة. وأشار البنك في بيان اطلع عليه «العربي الجديد» إلى أنه سمح لبعض هذه البنوك بصرف مرتبات مايو مراعاة لظروف الموظفين، ولأن التعزيزات المالية صدرت باسم هذه البنوك في فترة حرجة لم تسمح بعمل الترتيبات اللازمة للنقل.

وبخصوص هذه النقطة، يوضح أستاذ الاقتصاد في جامعة تعز، محمد قحطان، لـ«العربي الجديد»، أن ردود أفعال السلطة في صنعاء أدت إلى تشديد قبضتها على البنوك الواقعة تحت سيطرتها ومنعها من تنفيذ قرارات البنك المركزي في عدن، الأمر الذي أثر سلباً في ما بقي من نشاط هذه البنوك وجعلها مهددة بالإفلاس إن لم تحصل تفاهمات لمعالجة أوضاعها المتأزمة. كذلك أكدت الحكومة المعترف بها دولياً يوم الثلاثاء الفائت، دعمها الكامل لقرارات البنك المركزي اليمني وسياساته التي تقول إن الهدف منها حماية النظام المصرفي من الإجراءات الأحادية والممارسات التدميرية التي قام بها الحوثيون على مدى السنوات الماضية لتقسيم الجهاز المصرفي، والإضرار بالاقتصاد الوطني، وصولاً إلى طبع عملة مزورة، ووضع البنوك اليمنية تحت طائلة العقوبات الدولية، ونهب مدخرات المواطنين.

الدولار تجاوز 1800 ريال للمرة الأولى

تزامناً مع انعدام الأمن وبعد سنوات من الصراع المرير، كان لافتاً، الخميس، تخطي سعر الدولار عتبة 1800 ريال للمرة الأولى في تاريخ اليمن، وسط موجة غير مسبوقة من الغلاء وارتفاع أسعار السلع الغذائية، مما ينذر بكارثة اقتصادية وثورة جياع سبق وأن حذرت منها منظمات دولية ومحلية. وقد وصلت دفعة جديدة من منحة سعودية لدعم الموازنة العامة إلى البنك المركزي في عدن، ونقلت «رويترز» عن مصادر أن المملكة أودعت لديها نحو 300 مليون دولار. وذكرت ثلاثة مصادر في الحكومة المعترف بها دولياً أن السعودية أودعت المبلغ في حسابات البنك المركزي كدفعة رابعة من المنحة السعودية البالغة 1.2 مليار دولار ومدتها عام، والتي بدأت في أغسطس/آب إلى البنك الذي يقع مقره في عدن، جنوبي اليمن. يأتي ذلك في وقت تشهد قيمة العملة المحلية انخفاضاً كبيراً ومتسارعاً أمام الدولار والعملات الأجنبية في عدن الساحلية ومحافظات الجنوب والشرق. وقال رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد محمد العليمي، إن الدفعة الجديدة ستساهم في استمرار وفاء الدولة بالتزاماتها، وفي المقدمة دفع رواتب الموظفين ومواجهة الاحتياجات الخدمية والإنسانية المتزايدة.

يمنيون يتسوقون للاحتفال بعيد الأضحى في صنعاء، 8 يونيو 2024 (محمد حمود/ Getty)